



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

"التنمية المستدامة في المجتمعات الهشة"
"دراسة إمكانية إحداث تنمية مستدامة في فلسطين من خلال قراءة مستوى
الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (2007-2017)"

معن "أحمد فوزي" قاسم سلحب

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440 هـ / 2018 م

"التنمية المستدامة في المجتمعات الهشة"
"دراسة إمكانية إحداث تنمية مستدامة في فلسطين من خلال قراءة مستوى
الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (2007-2017)"

إعداد:

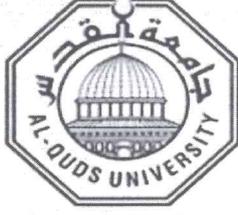
معن "أحمد فوزي" قاسم سلحب

بكالوريوس كيمياء - جامعة مؤتة - الكرك - المملكة الأردنية الهاشمية

إشراف الدكتور عبد الوهاب الصباغ

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة
مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية - معهد التنمية المستدامة -
جامعة القدس

1440 هـ / 2018 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

"التنمية المستدامة في المجتمعات الهشة"
"دراسة إمكانية إحداث تنمية مستدامة في فلسطين من خلال قراءة مستوى
الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (2007-2017)"

اسم الطالب : معن "أحمد فوزي" قاسم سلحب

الرقم الجامعي: 21510032

إشراف : د. عبد الوهاب الصباغ

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2018/10/15 من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الوهاب الصباغ
التوقيع:

ممتحن أول (داخلي): د. سعدي الكرنز
التوقيع:

ممتحن ثاني (خارجي): د. عبد الرحمن التميمي
التوقيع:

القدس - فلسطين

1440 هـ / 2018 م

الإهداء

إلى أُمي الغالية التي أنارت لي طريقي في هذه الدنيا المظلمة

إلى روح والدي الذي أسأل الله تعالى أن يرزقني بره بعد وفاته

إلى سندي في هذه الدنيا الأشقاء الأعزاء

إلى من شاركتني مر الزمان وحلوه زوجتي الغالية

إلى زينة حياتي أبنائي بانه وعبد الرحمن وتميم

معن "أحمد فوزي" قاسم سلحب

إقرار

أقر أنا معد الرسالة بانها قدمت لجامعة القدس، لنيل رسالة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

اسم الطالب: معن "أحمد فوزي" قاسم سلحب

التاريخ: 2018/10/15

الشكر والعرفان

في بداية الأمر أشكر الله تعالى الذي من على بختام دراستي للماجستير وبهذه الدراسة، كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة القدس ممثلة بمعهد التنمية المستدامة وإلى جميع الأساتذة الأفاضل في المعهد الذين لم يدخروا جهداً لنقل مخزونهم من المعرفة والعلم لجميع طلاب معهد التنمية المستدامة، كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتور عبد الوهاب الصباغ الذي لم يكن فقط مشرفي على الرسالة ولكنه كان ملهمي في كثير من الأبحاث التي قدمتها خلال دراستي، كما وأشكره على النصح والإرشاد والتوجيه خلال إشرافه على إعدادي لرسالتي.

الشكر أيضاً موصول إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر زوجتي الغالية التي كانت ومنذ البداية الدافع والداعم والمحفز للإقبال على استكمال دراستي العليا، وأشكر زملاء الدراسة وخاصة الأخ محمد منصور الذي رافقني طوال فترة الدراسة ولم يدخر أي جهد لتقديم المساعدة خلال إنجاز هذه الرسالة، وأشكر جميع زملائي في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذين ساندوني خلال إعدادي للرسالة وأخص بالذكر السيد سفيان أبو حرب والأستاذ بدر احسون والزملاء من قطاع غزة الحبيب الأستاذ زاهر طنطيش والأستاذ محمد قحمان الذين لم يدخروا أي جهد لتقديم المساعدة خلال جمع البيانات من الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

والحمد لله رب العالمين

معن "أحمد فوزي" قاسم سلحب

التعريفات والمختصرات

المختصرات

| الاختصار | المدلول باللغة الإنجليزية | المعنى باللغة العربية |
|----------|---|---|
| BTI-SW | Bertelsmann Transformation Index – State Weakness Index | مقياس برتلسمان للتحوّل - مؤشّر ضعف الدولة |
| CIFP | Country Indicators for Foreign Policy Fragility Index | مؤشرات الدول لمقياس هشاشة السياسة الخارجية |
| CPIA | Country Policy and Institutional Assessment (CPIA) / International Development Association (IDA) Resource Allocation Index (IRAI) | التقييم السياسي والمؤسّساتي للدول (CPIA) / المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) / مقياس تخصيص الموارد (IRAI) |
| FSI | Fragile States Index /Failed States Index | مقياس الدول الهشة / الدول الفاشلة |
| GPI | Global Peace Index | مقياس السلام العالمي |
| IAG | Harvard Kennedy School Index of African Governance | مقياس جامعة هارفارد كينيدي للحكم الإفريقي |
| ISW | Index of State Weakness in the Developing World | مقياس الدول الضعيفة في العالم النامي |
| PCIL | Peace and Conflict Instability Ledger | دليل السلام والاستقرار الصراعات |
| PII | Political Instability Index | مقياس عدم الاستقرار السياسي |
| SFI | State Fragility Index | مقياس هشاشة الدولة |
| WGI-PV | Worldwide Governance Indicators: Political Stability and Absence of Violence | مقياس الحكم في جميع أنحاء العالم: الاستقرار السياسي وغياب العنف |
| FFP | Fund For Peace | صندوق السلام |
| CAST | Conflict Assessment System Tool | أداة نظام تقييم الصراع |
| MDGs | Millennium Development Goals | الأهداف الإنمائية للألفية |
| SDGs | Sustainable Development Goals | أهداف التنمية المستدامة |

التعريفات

- التنمية** : تمثل تلك التغييرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية. (العيسوي، 2001)
- الدول الهشة** : الدول التي لديها قدرات ضعيفة على القيام بوظائف الحوكمة الأساسية وتفتقر إلى القدرة على تطوير علاقات متبادلة مع المجتمع، والتي تعتبر أيضاً أكثر ضعفاً على صعيد الصدمات الداخلية أو الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية. (باريس 21، 2016)
- الاستقرار الاقتصادي** : القدرة على تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، والتقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي، والتضخم المرتفع، والتقلب المفرط في النقد الأجنبي والأسواق المالية (صندوق النقد الدولي، 2018).
- الاستقرار السياسي** : مدى تماسك فئات المجتمع داخل هذه الدولة، وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، وبين مؤسسات هذه السلطة من جهة ثالثة، ترابطاً عضوياً يكفل وقوف هذه الدولة ومجتمعها أمام التقلبات والتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة. (شاهر، 2016)
- الاستقرار الاجتماعي** : حالة الهدوء والسكينة التي تنتاب المجتمع وتجعله قادراً على تحقيق طموحاته وأهدافه نتيجة للحالة السليمة التي يمر بها نتيجة للتوازن الاجتماعي بين القوى والأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية والدينية في المجتمع. (ناصر، 2014)
- مرونة النظام** : قدرة النظام على استيعاب الاضطرابات والخضوع لتغييرات مع الاستمرار في الاحتفاظ بنفس الوظيفة والبنية والهوية والنتائج. (المجتمعات الأوروبية، 2009)

المخلص

إن الهدف من الدراسة كان التعرف على مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني ومقومات التنمية المستدامة والتي تمكن من الحد من تلك الهشاشة، وذلك من خلال دراسة حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي خلال الأعوام 2007-2017.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث نمطين من أنماط المنهج الوصفي: أولهما الدراسة المسحية، وقد طور الباحث استبانة تناولت جميع متغيرات الدراسة ذات العلاقة، وقد تم التأكد من صدقها وثباتها، وقد غطت الدراسة المسحية 28 مؤسسة (حكومية، جامعات) (شملت أقسام الاقتصاد، والسياسة، علم الاجتماع، العلوم التنموية)، مراكز الأبحاث، منظمات غير حكومية). وقد بلغ حجم عينة الدراسة 80 مبحوث (شملت وكلاء الوزارات، والمحاضرين الحاصلين على درجة الدكتوراة، ومدراء وباحثين في مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية). أما النمط الثاني فهو الدراسة الارتباطية، وقد اعتمد هذا النمط على بيانات كمية مصادرها مؤسسات رسمية ذات علاقة بموضوع البحث.

توصلت الدراسة إلى أن قياس مستوى الهشاشة في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 قد بلغ 178.9^1 ويصف هذا المستوى بناء على مقياس FSI للهشاشة على انه محذر، وقد وقعت فلسطين عند محاكاة مقياس FSI للهشاشة للدول العربية بين الأردن ولبنان. أما بالنسبة لمستوى الاستقرار الاقتصادي فقد بلغ 8.14^2 وهذا المستوى يوصف على انه منذر، والاستقرار السياسي قد بلغ مستواه 6.75 وهذا المستوى يوصف على انه محذر بشكل مرتفع، وبلغ مستوى الاستقرار الاجتماعي 6.66 وهذا المستوى يوصف على انه محذر، ومستوى التماسك في المجتمع الفلسطيني قد بلغ 6.31 وهذا المستوى يوصف على انه محذر. أما مستوى التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني فقد بلغ 8.44 وهو الأعلى من بين محاور مقياس الدول الهشة في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 وهذا المستوى يوصف على انه منذر بشكل مرتفع.

وتتوافق نتائج تحليل البيانات الكمية الخاصة بالمؤشرات المختارة حول الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مع نتائج الدراسة المسحية. فعلى المستوى الاقتصادي كانت مرونة مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن ضعيفة وبلغت (-36.3%)، في المقابل مرونة مؤشر عدد

¹ مدى مقياس الدول الهشة (0.0 أقل هشاشة - 120.0 أكثر هشاشة)

² مدى مقياس الاستقرار (0.0 أكثر استقراراً - 10.0 أقل استقراراً)

الشكاوى في مجال العنف أثناء التوقيف كانت ضعيفة وبلغت (-49.1%)، ومرونة الضغوط الديموغرافية ممثلة بالعمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة منذ الميلاد فقد كانت متوسطة وبلغت (54.5%)، ومرونة مؤشر معدلات الطلاق الخام كانت متوسطة وبلغت (-66.9%). أما مرونة مؤشر نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة فقد كانت الأضعف وبلغت (-25.6%). وهذا يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة المسحية.

وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة قياس مستوى الهشاشة ونشرها بشكل سنوي، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في هيكلة النظام الاقتصادي والسياسي، وخلق بيئة قانونية تعزز مفهوم المواطنة وتقبل الآخر. أما على مستوى تماسك المجتمع فقد أوصت الدراسة بالقيام بإجراءات جريئة ضد انتشار السلاح غير الموجهة إلى الاحتلال ومقاومة ظاهرة بث الكراهية بوسائل الإعلام الخاصة بالأحزاب والفصائل. كما أوصت بوجوب التصدي وبقوة لأي تدخل خارجي وبجميع أشكاله وأنواعه في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال رفض أي مساعدات مشروطة.

"Sustainable Development in Fragile Societies"

"Studying the Possibility of Creating Sustainable Development in Palestine by Exploring the Level of Economic, Political and Social Stability (2007-2017)"

Prepared by: Maen "Ahmed Fawzi" Qussim Salhab

Supervised by: Dr. Abdel Wahhab Sabbagh

Abstract

The study aimed to identify the level of fragility of the Palestinian society and the elements of sustainable development that can reduce this vulnerability by examining the state of economic, political and social stability during the past decade (2007-2017).

To achieve the objectives of the study, the researcher used two types of descriptive methods: the first was the survey, and the researcher developed a questionnaire that examined all relevant study variables. The survey covered 28 institutions (Government, Universities (sections of economy, politics, sociology, and developmental sciences), Research Centers and NGOs). The sample of the study was 80 respondents (Included Under-Secretary of Ministers, the lecturers with the PhD degree, the directors and researchers in the research centers and NGOs). The second type is the correlation study and the data on the quantity of its sources were adopted by official institutions related to the research topic.

The results of the survey showed that measuring the level of fragility in Palestine during the past decade (2007-2017) was 78.9³. It bases this level on the Fragile States Index (FSI) measurement of fragility as alerting. When carrying out a simulation of the FSI index for the fragility of the countries of the Arab countries, Palestine came between Jordan and Lebanon. The level of economic stability reached 8.14⁴. It describes this level as an alert. Political stability reached 6.75. It describes this level as highly warning. The level of social stability reached 6.66. It describes this level as a warning. The level of cohesion in the Palestinian society reached 6.31. It describes this level as warning. The level of external intervention in the Palestinian society was 8.44, it scored the highest among the axes of the fragile countries in Palestine during the past decade, and it describes this level as highly alerting.

The results of the quantitative data analysis of the selected indicators on economic, political and social stability were consistent with the results of the

³ Range of Fragility (0.0 less fragile - 120.0 more fragile)

⁴ Range of Stability (0.0 more stable - 10.0 less stable)

survey. On the economic level, the elasticity of the GDP per capita index over time was weak at -36.3%. In contrast, the elasticity of the number of complaints of violence during arrest was weak at -49.1%, the elasticity of demographic pressures represented by life expectancy at birth was medium 54.5%, and the elasticity of the crude divorce rate index was moderate, reaching -66.9%. The per capita net official development assistance received was the weakest at -25.6%. Those findings confirm the results of the survey.

Based on the study, the researcher reached several recommendations, the most important of which is the need to measure the level of fragility and disseminating it on an annual basis, besides the need to review the structure of the economic and political system, and create a legal environment to promote the concept of citizenship and acceptance of others. On the level of community cohesion, it is recommended that strict measures be taken against the spread of weapons that are not used against occupation and to resist the phenomenon of spreading hatred through the media of the national parties and factions. Facing any external interference in all its forms and types in economic, political and social life through rejecting any conditional assistance.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تعرض المجتمع الفلسطيني للعديد من الصدمات، بداية منذ أن تم شرعنة الاحتلال من خلال قرارات الأمم المتحدة، والتي كان أولها قرار تقسيم فلسطين رقم 181 والذي أصدر بتاريخ 1947/11/29 وبهذا القرار قاموا بتقسيم المجتمع الفلسطيني إلى فلسطينيين يقطنوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 (الـ 48) وفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (الـ 67)، واعتبروا أن المعاناة اقتصر على فلسطيني الـ 67 على اعتبار أن دولة الكيان الصهيوني ستوفر الرخاء للفلسطينيين في الـ 48 والتي لم توفره حتى الآن.

بعد هذا الشرح الذي تم بعام أي في العام 1949 كان الرد بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)⁵، وذلك بهدف تخفيف العبء على الفلسطينيين، وكانت النتيجة أن قاموا بتقسيم الفلسطينيين في المجتمع إلى فلسطيني لاجئ وفلسطيني غير لاجئ، حيث أنهم بهذا كما يعتقدون أن المعاناة اقتصر على اللاجئين فقط وباقي المجتمع الفلسطيني حصل على الرخاء المطلوب.

⁵ تأسست الأونروا بموجب القرار رقم 302 (رابعاً) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول 1949 بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئين فلسطين. وبدأت الوكالة عملياتها في الأول من شهر أيار عام 1950.

ومرة أخرى تزايدت التصدعات في نسيج المجتمع الفلسطيني عندما تم تصنيف الفلسطينيين إلى من هم داخل الوطن (عرفوا الوطن أراضي الـ 67 فقط) ومن هم في الشتات (فلسطيني الشتات)، وكما يعتقدون مرة أخرى أن من هم داخل فلسطين (حسب تعريفهم لفلسطين) أكثر معاناة ممن هم خارج فلسطين، بمنطق أن هناك دول حاضنة وراعية للفلسطينيين في الشتات (أسمتهم الدول المستضيفة للاجئين) ستقوم بتوفير البيئة الملائمة وتحفظ لهم استقرارهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ولم تتوقف عملية الطرق على الزجاج الهش داخل ما تبقى من الوطن، حيث تم تقسيمهم إلى فلسطيني الضفة الغربية (تحت وصاية المملكة الأردنية الهاشمية)، وفلسطيني قطاع غزة (تحت وصاية جمهورية مصر العربية) بكل ما تحمل كلمة الوصاية من تبعات قانونية، وسياسية، واقتصادية واجتماعية، حيث زادت في التصدعات والتشوهات في المجتمع الفلسطيني على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى البيئي. علما بان عمليات الاتباع أو الوصاية ظاهرها إداري فقط (أي إدارة الأزرمة) ولم تتسم أهداف هذه الوصاية إلا بالإجراءات التي من شأنها أن تقلل العبء الاقتصادي أو الاجتماعي على الفلسطينيين. وبقي الحال عليه بعيد نكسة 1967 حتى تاريخه. وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كأحد مخرجات اتفاقية أوسلو، حيث قيدت السلطة بمجموعة من الاتفاقيات التي لم تزد الأمر إلا سوء، وبمحاولة فرض مجموعة من الحلول للقضية لم تكن إلا مطرقة تزيد بطرقها على هذا المجتمع بمزيد من التصدعات والتشوهات، والذي انعكس على شكل حالة من عدم الاستقرار النسبي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والتي تزيد من صعوبة إحداث حالة من التنمية المستدامة في ظل هذه الحالة من عدم الاستقرار النسبي. وخلال كل مرحلة من المراحل سابقة الذكر كان الاحتلال يمارس دوره الاستعماري والإحلالي لإضعاف مكونات المجتمع الفلسطيني بمحاولة لمحو الوجود الفلسطيني في هذا العالم.

كان رد الفعل الأول للفلسطينيين بعد احتلال الأرض ومحاولة انتزاع كافة الموارد الطبيعية الصراع للحفاظ على العنصر البشري الفلسطيني، هذا العنصر البشري منذ أكثر من 100 عام قام بردود فعل على كل الإجراءات التي أدت إلى إحداث هذه الهشاشة، وزرع حالة عدم الاستقرار في المجتمع الفلسطيني بهدف إحداث تغير جوهري، حيث انه من المستحيل البقاء على حالة العبودية والتبعية الاقتصادية والسياسية والتي انعكس أثرها على الواقع الاجتماعي. وكانت ردود الفعل عبارة عن ثورات منذ العام 1936 حتى انتفاضة الأقصى الثانية، كانت ثورات سطر فيها العنصر البشري الفلسطيني أسمي آيات التضحية والنضال.

ولكن وإعلان الدولة إما من خلال المجلس الوطني عام 1988 أو من خلال منح فلسطين في العام 2012 دولة مراقبة غير عضو باعتراف دولي على تأسيس دولة فلسطين على فلسطين المحتلة عام 1967. وأصبح الحديث عن دولة فلسطينية وليس مجتمع فلسطيني، علما بان كليهما قد حافظ على نفس المكونات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأصبح على عاتق هذه الدولة وكافة مكونات المجتمع الفلسطيني ضرورة إحداث تغيير جوهري للخروج من حالة الهشاشة الناتجة عن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وللوصول إلى إحداث تنمية ذات طابع خاص، وخاصة للوصول بالعنصر البشري الفلسطيني إلى بر الأمان بما يتناسب مع حجم التضحيات التي قدمها.

ولكن لإحداث هذه التنمية المستدامة في ظل حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لا بد أولاً من تشخيص وقياس مستوى الهشاشة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، ثم ننظر ما هي أفضل الحلول للحد من تلك الهشاشة والحصول على استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي، ونقوم بإحداث طفرة جينية في مفهوم التنمية في ظل الاحتلال، حيث تستخدم التنمية في هذه الحالة بكل أبعادها وعناصرها كأداة من أدوات التحرر من هذا الاحتلال.

2.1 مشكلة الدراسة

إن إحداث تنمية مستدامة تستخدم كأداة وسلاح ناجح للتحرر من هذا الاحتلال ومن أي تبعية ليس بالأمر السهل. وقبل تطوير هذه الأداة وصرف الدواء المناسب للمرض الذي يعاني منه النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في فلسطين يجب تشخيص وقياس المستوى الذي وصل له في ظل الاحتلال الذي أحدث هشاشة في المجتمع. وعليه يمكن تلخيص المشكلة بـ:

ما هو مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني وما هي مقومات التنمية التي قد تحد من تلك الهشاشة وتبواؤم مع حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي مر بها المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017؟

3.1 مبررات الدراسة

إن حق الشعب الفلسطيني بالتحرر حق مشروع ولا يقل ولا يتعارض مع حقه الكامل بالحصول على تنمية مستدامة. ومن هنا يجب توفير دراسات وأبحاث علمية وعملية حول إمكانية إحداث تنمية حقيقية في هذا المجتمع الهش وغير المستقر، إضافة إلى المبررات المحورية التالية:

- إن قضية تحرير فلسطين قضية محورية للمجتمع الفلسطيني، وحق الشعب الفلسطيني بالعيش في مجتمع مستقر من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال إحداث تنمية تتناسب مع إمكانيته البشرية، وبهدف الحصول على مستوى رفاهية يتناسب مع مدى المعاناة التي تعرض لها، ولا يقصد بها إيجاد حل مهين للقضية.
- كافة المواثيق الدولية تضمن حق الجميع في الحصول على تنمية متساوية وذلك للحد من الآفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن هنا جاءت التوصيات الدولية إلى ضرورة تنفيذ دراسات متخصصة حول الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأثره على إحداث تنمية، وخاصة هي المجتمعات النامية والمهمشة وغير المستقرة.
- محاولة إعطاء تقييم لمستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من خلال قياس مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني.

4.1 أهمية الدراسة

- تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في تحديد معالم التنمية المستدامة في فلسطين، كما أن هناك أسباب أخرى تدعم أهمية الدراسة وهي:
- إضافة مرجع حول مستوى هشاشة الدول وحالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لمجتمع محتل مع إمكانية إحداث تنمية مستدامة في مجتمع هش غير مستقر.
- المساهمة في تقديم توصيات لراسمي السياسات وصناع القرار لتساعد في إحداث تنمية مستدامة في المجتمع الفلسطيني.
- رغبة شخصية للباحث بالتعرف على خصائص المجتمعات الهشة وغير المستقرة، وإمكانية إحداث تنمية مستدامة في هذه المجتمعات.

5.1 أهداف الدراسة

أن الهدف الرئيسي للدراسة هو قياس مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال استخدام مقياس الدول الهشة، والذي يعتمد بالأساس على حالة الاستقرار في الدول، إضافة إلى التعرف على مقومات التنمية المستدامة المطلوب تحقيقها للحد من تلك الهشاشة وعليه تكون الأهداف الفرعية للدراسة هلى النحو الآتي:

- التعرف على مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة واقعة خلال الأعوام 2007-2017.
- التعرف على مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017.